النشاط المصري في الساحل الأفريقي للبحر الأحمر وخليج عدن (1869–1873)

أ.د. وليد عبود محمد م.م. أركان حرجان زايد

جامعة بغداد / كلية التربية – إبن رشد

The Egyptian Activity in the African Coast of the Red Sea and the Gulf of Aden (1869-1873)

Prof. Dr. Waleed Abbood Mohammad

Asst. Lecturer Arkan Herjan Zayid

University of Baghdad / College of Education-Ibn Rushd

Abstract

The African Coast of the Red Sea and the Gulf of Aden has gained a strategic importance because in addition to its natural resources, it is considered, for its geographic location, a connective area in navigation. Hence, many great powers tend to dominate it. The Egyptian government sent expeditions specialized in geography and exerted efforts to keep peace, security, and stability and to prevent violations such as slave trade. The area has later become one of the important centers for the Egyptian interests.

المقدمة

اكتسب الساحل الأفريقي للبحر الأحمر وخليج عدن أهمية ستراتيجية، فإلى جانب ثرواته الطبيعية وتنوعها، يُعد بحُكم موقعه الجغرافي، حلقةَ للمواصلات البحرية، فلا غرو والحال تلك أن تسعى عدد من القوى ذات الشأن للسيطرة عليه. وعلى وفق ذلك إستهلت الحكومة المصرية برغم دورها الحذر إزاء القوى الأوربية ذات المصالح الستراتيجية هناك، نشاطاتها المتنوعة في المنطقة، وذلك من خلال إرسال البعثات المُختصة بالكشوف الجُغرافية التي واكبتها النشاطات العلمية والعُمرانية وجهود سعت إلى حفظ الأمن والاستقرار فيها ومكافحة المُمارسات المحذورة لاسيما تجارة الرقيق، بعد أن رسخت أقدامها في الساحل الأفريقي للبحر الأحمر وخليج عدن، حتى أضحت المنطقة لاحقاً إحدى المراكز المُهمة للمصالح المصرية، وقد شهدت المُدة موضوع البحث تطورات عدة، جسدت تلك الأهمية من جهة، وكشفت عن نشاط مصر في المنطقة من جهة أخرى.

إن الفرضية التي يُعالجها البحث هي مُحاولة تهدف إلى إستبانة النشاط المصري في الساحل الأفريقي للبحر الأحمر وخليج عدن (1869–1873)، ويُناقش فيه محاولات الخديوي إسماعيل باشا (18 كانون الثاني 1863–26 حزيران1879) للتوسع في تلك المناطق ودوافعها؟ وماهو ردود الفعل البريطانية على ذلك ، لاسيما في الساحل الإفريقي للبحر الأحمر وخليج عـدن؟ وهل ظلت بريطانيا منفردة بالمنطقة دون أن تنافسها أطراف أخرى؟ وماهو موقف الخديوي من تجارة الرقيق، فضلاً عن النشاطات العلمية والعُمرانية وإجراء الكشوف الجُغرافية في المنطقة؟ وسيوضح البحث مدى إسهمام نشاط الحكومة المصرية هناك في إدخال المدينة والحضارة الحديثة، ودعم المشاريع التنموية فيها وإنفاقها أموال طائلة لتنفيذ وإكمال خططها الإصلاحية ، في الوقت الذي ضمت فيه مساحات واسعه إلى سيادتها.

وفقاً لما تقدم فأن البحث الحالي يُمثل إضافة جديدة إلى سلسلة الدراسات العربيةالتي تناولت بالبحث التأريخي، التوجهاتالتي مثلتها نشاطات بعض القوى العربية، لا سيما مصر ونشاطهاالفاعل في الساحل الإفريقي للبحر الأحمر وخليج عـدن حتى عام 1873، مُستقصياً مُجرياته ونتائجه وأبعاده فضلاً عن الجوانب التي لم تبحثها تلك الدراسات على نحوٍ مُستقل، إذ غالباً ما إنصبَ اهتمامها على دور ونشاط القوى الأوربية في المنطقة.

حُددت المُدة الزمنية للبحث بين عامي(1869–1873)، وذلك لأن التأريخ الأول يُمثل الآفاق الجديدة في التطلعات المصرية خارج نطاق حدودها بعد فتح قناة السويس. أما التأريخ الثاني فيرتبط بالتطورات المُهمة التي واكبتالنشاط المصري في الساحل الأفريقي للبحر الأحمر وخليج عدن، وأثمرت في نهاية المطاف إلى تحقيق المدنية والحضارة الحديثة وإقامة المشاريع التنموية فيها وإكمال خططها الإصلاحية ، في الوقت الذي إستطاعت فيه ضم مساحات واسعه إلى سيادتها.

يُعد ضم مينائي (مصوع Massawa) – مدينة إريترية مطلة على ساحل البحر الأحمر– و(سواكن Suakin)– مدينة في شمال شرق السودان على الساحل الغربي للبحر الأحمر– إلى السيادة المصرية من العوامل التي شجعت لاحقاً على توسع النشاط المصري إلى الساحل الأفريقي للبحر الأحمر، إذ أن السيطرة على مصوع ستؤمن الطريق إلى الحبشة وتساعد مصر على مراقبة أو صدِ أي عدوان تتعرض له الحدود السودانية. أما سواكن فأنها تمثل المنفذ الوحيد على البحر الأحمر فضلاً عن كونها مركزاً لتخزين الحبوب والبضائع ونقلها من وإلى مصر وتأمين سرعة الإنتقال إلى السودان. وعلى هذا الأساس توجهت مصر صوب الساحل الأفريقي للبحر الأحمر وخليج عدن، كجهات زولا ورهيطة وبلهار وبربرة وبيلول وتاجورة[1]، فضلاً عن جهات الساحل الصومالي المُطل على المحيط الهندي والمُتمثل بـ(قسمايو، لامو، فرموزة)، إلى جانب بلاد شرق أفريقيا(العيسى، النولي، آوسة، هرهر، الجاديبورس)[2]، وذلك للقضاء على تجارة الرقيق، وإدخال التجارة المشروعة أليها، فضلاً عن النشاطات العلمية والعُمرانية وإجراء الكشوف الجُغرافية[3]. وفي أثر توحيد حوض النيل شهدت مصر في نهايه ستينيات القرن التاسع عشر تطورات مُهمة، بدأت فيها التطلع إلى مواصلة نشاطها التوسعي إستناداً إلى نظرية الحدود الطبيعية للدولة[4]، التي تتيح إدخال منابع النيل وساحل البحر الأحمر وخليج عدن ضمن نطاق واحد[5]، ليتسنى لاحقاً دمج شمال شرق إفريقيا ألى مصر. وفي الوقت الذي سارع الخديوي إسماعيل[6] في تنفيذ مشروعه[7]، سعى للحصول على إستقلاله من الدولة العثمانية بما يضمن تحقيق أهدافه[8]. وبرغم أن الدول الأوربية والحال تلك ، لم تشكل عائقاً أمام التوسع المصري بإستثناء بريطانيا التي إرتبطت بعلاقات مع سلطان زنجبار، إلا أن عدداً أخر منها حاول التدخل في بعض القضايا التي خصت المناطق الستراتيجية في المنطقة، لاسيما فرنسا وإيطاليا[9].

رأت الحكومة المصرية قُبيل فتح قناة السويسبكونها الممر المائي ذي الموقع الإستراتيجي المُهموالرابط بين آسيا وأوربا والأميركيتين[10]، إن من الواجب عليها دعم حقوق السيادة العثمانية في منطقة البحر الأحمر، وذلك لمواجهة النشاط البريطاني والإيطالي والفرنسي الذي بدأ بالظهور آنذاك[11]، لاسيما أن الحكومة المصرية هدفت من وراء تلك الخطوة تمهيد السبيل لتوسع الدولة ووصولها إلى حدودها الطبيعية[12]، أي من ساحل البحر المتوسط شمالاً إلى خط الإستواء جنوباً،

(1) السيد رجب حراز، أفريقية الشرقية والإستعمار الأوربي، (القاهرة، دار النهضة العربية، 1968)، ص 189.
M.F Shakry, The Khedive Ismail and Slavery in the Sudan 1863-1879, (Cairo, N.pub., 1938), p.244.
للتفاصيل عن الساحل الأفريقي وأقسامه. ينظر: دريد عبد القادر نوري، تأريخ الإسلام في أفريقيا جنوب الصحراء 1004-1610مـ، (الموصل، جامعة الموصل، 1985)، ص 29- 30.
(2) جميل بيضون وآخرون، تأريخ العرب الحديث، (عمّان، دار الأمل، 1992)، ص99 - 100.
(3)محمد أبراهيم الأسيوطي، السودان الشقيق، (القاهرة، مطابع الدار القومية للطباعة والنشر، 1960)، ص57.
(4) "جريدة الأهرام"، العدد10784، في1تموز1932، ص1.
(5)MohammadSabry, Le Soudan Egyptian (1821-1898).(Cairo,Imprimerie National, 1947),pp.132-133.
(6)هو إسماعيل بن إبراهيم بن محمد علي، ولد في القاهرة في الحادي والثلاثين من كانون الأول1830)، تعلم مبادئ العلوم العامة و الرياضيات واللغتين التركية والفارسية، سافر إلى فرنسا لإكمال دراستهُ، وعاد إلى مصر بعد وفاة عباس باشا، ليُصبح ولي العهد بعد وفاة محمد سعيد باشا عام 1863.ينظر: هادي جبار حسون المعموري، الخديوي إسماعيل ودوره الإداري والسياسي 1863-1879، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التربية، جامعة ديالى، 2006)، ص7-8؛ جرجي زيدان،، أشهر الحوادث وأعظم الرجال،" مجلة الهلال"، ج4، (آذار،1895)، ص259؛ محمد كمال الدسوقي، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، (القاهرة، دار الثقافة، 1976)، ص164.

(7) علي خضير عباس المشايخي، السياسة البريطانية في البحر الأحمر 1798-1882، إطروحة دكتوراه غير منشورة، (كلية الآداب، جامعة بغداد، 1997)، ص127-131.
(8) جلال يحيى ومحمد نصر مهنا، مشكلة القرن الأفريقي وقضية شعب الصومال، (القاهرة، دار المعارف، 1981)، ص81.
(9) منال عباس كاظم الخفاجي، العلاقات المصرية البريطانية (1936 - 1952)، رسالة ماجستير غير منشورة ،(كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2005)، ص2 - 4؛السيد يوسف نصر، الوجود المصري في أفريقيا في الفترة ما بين(1820 - 1899)، (القاهرة، دار المعارف، 1981)، ص237.
(10) Lloyd H. Doop, Europe and Egypt, World Affairs, Vol.99, No.3, (September, 1936), pp.160-164;
" جريدة الأهرام"، العدد 17084، في 1 تموز 1932، ص1.
(11) صبري كامل هادي، قناة السويس وآثارها السياسية والإقتصادية والإجتماعية في تأريخ مصر الحديث(1869 - 1936)، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التربية، جامعة ديالى، 2005)، ص21 - 36؛
Log U.S. Government Documents, The Issue Egyptian, 1840-1900,
File.24, Part NO.2, Index (191-1), pp.61-67.
(12) سامي صالح محمد الصياد، الصراع البريطاني-الفرنسي على مشروع قناة السويس(1854 - 1869)، إطروحة دكتوراه غير منشورة، (كلية الآداب، جامعة بغداد، 2006)، ص268-284.

ومن ساحل البحر شرقاً إلى المحيط الهندي[1]، ومنه إلى وسط القارة الأفريقية حتى البحيرات الإستوائية غرباً، وهذا ما دأبت على تحقيقهِ منذ أوائل عهد الخديوي إسماعيل[2].

وفي إثر تأكيدها عزم الحكومة المصرية على فتح قناة السويس[3]، وما يشكلهُ ذلك من تأثير في اختصار طريق الملاحة بين غرب أوربا وبلاد الشرق، سعت فرنسا إلى السيطرة على ميناء (آوبوك Obock) على الساحل الشمالي لخليج تاجورة الموصل لسواحل الصومال بخليج عدن، واتخاذه قاعدة بحرية منفصلة عن القاعدة البريطانية في عدن، ما دفعها إلى استغلال حادثة مقتل نائب قنصلها في عدن[4]، إذ اتهمت حاكم (زيلع Saylac)–مدينة صومالية في الشمال الغربي على ساحل خليج عدن–بالتواطؤ في هذهِ الحادثة، وبدأت تحقيقاتها التي انتهت بعقد اتفاقية مع مشايخ الصومال الذين تنازلوا عن ميناء أوبوك لفرنسا نظير عشرة الآلف ريال، فضلاً عن حرية دخول الرعايا الفرنسيين إلى البلاد[5].

من جهة أخرى مثلت إيطاليا المُنافس الجديد الذي ظهر بعد فرنسا، إذ سعت الى إيجاد موطئ قدم لها في أفريقيا الشرقية[6]، فأخذت البحث عن ميناء قريب من البحر الأحمر، يسهل لها الدخول إلى القناة[7]، فوقع الاختيار على إنشاء محطة في عصب[8]، لتبدأ الخطوة الأولى بالتفاوض مع المشايخ المحليين لسواحل البحر الأحمر بشراء الأرض، وقد نجحتْ في ذلك[9]، في حين احتجت الحكومة المصرية على ذلك، دون جدوى ما اضطرها التوجه بقوة نحو رأس غردفوي جنوباً[10]. في الوقت الذي أكد فيه الخديوي إسماعيل على أهمية السيادة المصرية على ساحل البحر الأحمر الغربي، برسالته إلى ناظر البحرية في تشرين الثاني – كانون الأول 1869 بقوله: "**إن البحر الأحمر في نظر الحكومة المصرية أكثر أهمية من سائر البحار، وإكتساب المعلومات للسير والسفر فيه أمر واجب عل ضُباطنا البحريين... ولا بد من الوقوف على أحواله**" [11]، وهذا مايفسر إمتداد النشاط المصري على طول ساحله الغربي وصولاً حتى شرق أفريقيا.

وفي نهاية تشرين الثاني 1869، إقترح حاكم عدن (إدوارد ليتشمير روسل Edward Lechmere Russell 1867 – 1870)، إلى حكومة الهند بإيفاد أحد الصوماليين المدعو(محمد محمود) للوقوف على إدعاءات المصريين في بربرة وبلهار[12]، في الوقت الذي كانت فيه الإدارة المصرية مُنشغله بمد خطوط التلغراف بين سواكن وكسلا وبربرة، وربط كل من عدن وسواكن ومصوع وموانئ البحر الأحمر مع الخرطوم وسنار بشبكة التلغراف[13]، وايصال شبكة بين زيلع وسواكن. وبذلك أصبح من السهل الإتصال بهذه الموانئ من أي جهة بالساحل، كما تم إفتتاح مكتب بريد في مصوع[14]،

---

(1) أحمد عزت عبد الكريم، مجمل تأريخ مصر من الحملة الفرنسية إلى نهاية حُكم إسماعيل(1798-1879)،(بيروت، دار النهضة، 1970)، ص5 - 17.

(2) عبد المنعم يونس، الصومال، (القاهرة، مطبعة النهضة العربية، 1962)، ص182-183.

(3)نصير خير الله محمد جاسم التكريتي، التغلغل الأجنبي في مصر(1863-1879)، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التربية، جامعة تكريت، 2003)، ص46-49.

(4) جلال يحيى، البحر الأحمر والإستعمار، (القاهرة، دار القلم، 1962)، ص36؛ أمال السبكي، الملاحة البريطانية في البحر الأحمر(1881-1888)، (القاهرة، مكتبة الأنجلوالمصرية، 1985)، ص13.

(5) جلال يحيى، التنافس الدولي في بلاد الصومال، (القاهرة، دار المعرفة، 1959)، ص39-42؛ محمود شاكر، الصومال، (دمشق، مكتبة دار الفتح، 1964)، ص13- 15.

(6) زينب نايف أحمد الآلوسي، النفوذ الإيطالي في القرن الإفريقي 1936-1941، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2004)، ص7.

(7)حمدنا الله مصطفى حسن، التطور الاقتصادي والاجتماعي في السودان 1841-1881، (القاهرة، دار المعارف، 1985)، ص184-185.

(8) أرسل الإيطاليون المبشر(سابيتو Sabito) في عام 1869، للتفاوض حول شراء أرض تصلح لإقامة محطة تجارية وعسكرية، بعيدة عن القاعدة البريطانية، حتى تمكن من إستئجار ميناء عصب ثُم إحتلالها عام 1882، ما مّهد لها إحتلال ميناء مصوع والزحف من جنوب وادي النيل صوب شمال أفريقيا.. السُبكي، المصدر السابق، ص16؛ للتفاصيل عن الإحتلال الايطالي لمينائي عصب ومصوع. ينظر:
وليد عبود محمد شبيب الدليمي، التغلغل الإيطالي في المشرق العربي 1911-1943، رسالة ماجستير غير منشورة،(كلية التربية-ابن رشد،جامعة بغداد ،1994)،ص7-10.

(9) يحيى، البحر الأحمر والإستعمار،المصدر السابق، ص49.

(10)السيد رجب حراز، التوسع الإيطالي في شرق إفريقية وتأسيس مُستعمرتي أرتيريا والصومال، (القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة ، 1960)، ص53، 103.

(11)محمد محمودالسروجي، دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، (القاهرة، د.نا، 1988)، ص315-316.

(12) حراز، أفريقية الشرقية والإستعمار الأوربي، ص190.

(13) دفتر رقم 2 عابدين- وارد تلغرافات88، ترجمة التلغراف التركي نمرة 596- في 16 ذي القعدة سنة 12852 هـ. نقلاً عن: شوقي عطا الله الجمل، الوثائق التأريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر 1863-1879، (القاهرة، مطبعة لجنة البيان العربي، د.ت)، ص70.

(14)شوقي عطا الله الجمل، تأريخ سودان وادي النيل، ج1-2، (القاهرة، مكتبة الأنجلوالمصرية، 1969)، ص133-134.

وإيصال شبكة الإتصالات إلى غرب السودان نحو(فوجة) بشرق الفاشر، وقد بلغ طول الخطوط التلغرافية التي أُنشأت في السودان حتى عام 1870 نحو(2110) كم، أما الأسلاك المستخدمة فقدرت بنحو(48000) ميل[1].

وفي عام 1870 أرسلت الحكومة المصرية بعثة كشفية بقيادة (محمد الجمالي باشا)، إنطلقت من السويس شمالاً مارة بالمناطق الواقعة على طول الساحل الغربي للبحر الأحمر[2]، وقد تمكنت من كشف جميع المناطق التي مرت بها مُجريةً كشوفها الجُغرافية بشكل دقيق، فضلاً عن حلها للنزاعات المحلية القائمة آنذاك بين قبائل بربرة وبلهار[3]. وفي نيسان 1870 كتب روسل إلى الجمالي باشا سائلاً إياهُ عن سبب قدومه إلى تلك المناطق، وهل أن هدفه هو الإستيلاء على مناطق جديدة في المنطقة ، مايفسر تقليله من أهمية الوجود المصري ودورة في المنطقة[4]. على أن ذلك جاء في الوقت الذي كشف فيه روسل عن تدخل الحكومة المصرية في الصومال، فما كان من وزير الخارجية المصري(بوغوص نوبار باشا 1858 – 1889)، إلا أن يردّ عليه بقوله: "**إن حقوق مصر في هذهِ البلاد ثابتة ولاشك فيها**" [5].

لم تكتفِ الحكومة المصرية بالرد على الإتهامات البريطانية، بل أمرت الجمالي باشا بإنزال الجنود المصريين في بلهار، لاسيما أن سكانها وفدوا إلى القائد المصري، مُعلنين خضوعهم للحكومة المصرية، ما شجعهُ على مواصلة التقدم صوب بربرة. وفي غضون ذلك طالب عدداً من شيوخ القبائل الصومالية من خلال رسالة بعثوا بها إلى الخديوي إسماعيل في التاسع والعشرين من آيار 1870 ضرورة دخول قوات الجمالي باشا إراضيهم[6]. وفي الأول من حزيران رفع نوبار باشا وزير الخارجية مذكرة إلى قنصل بريطانيا العام في القاهرة العقيد(إدوارد ستانتون Edward Stanton 1865–1867)[7]، أكد فيها سيادة مصر على كل ساحل البحر الأحمر الإفريقي[8]، بقوله: "**إن الأراضي المذكورة ليست مُستقلة بل – وكما كانت دائماً – أراضي عثمانية، وهي ضمان البلاد التي تنازل عنها الباب العالي للحكومة المصرية بمقتضى فرمان سلطاني...**"، **واستمر قائلا "كما أن مصر لاتزال تدفع جزية سنوية مقابل ذلك، فلا يسع الحكومة المصرية أن تترك الحقوق الثابتة على هذهِ البلاد**"[9].

وفي حزيران 1870 عيّنت الحكومة المصرية(أحمد ممتاز باشا)[10]، والياً على جميع سواحل أفريقية الشرقية من السويس إلى غردفوي، بما في ذلك بلهار وبربرة، في الوقت الذي رفض فيه الأهالي رفع العلم البريطاني وقرروا إنزاله في تلك المناطق، ما أدى إلى إمتعاض الإدارة البريطانيه في عدن. وفي غضون ذلك رفع جمالي باشا تقريراً أوضح فيه بأن باخرة تابعة لـ(شركة روباتينو للملاحة Rubatino Shipping Company)الإيطالية[11]، دخلت حدود بربرة محاولة الرسو، إلا أن الأهالي والمشايخ وقفوا ضدها، مؤكدين تبعيه جميع الأراضي إلى الحكومة المصرية، وليس لأحد سلطة عليها[12]، كما أعلنوا عن إستعدادهم الإنضواء تحت الإدارة المنظمة الحديثة التي جاء بها المصريون[13].

---

(1) محمد صالح ضرار، تأريخ السودان البحر الأحمر إقليم البجة، (بيروت، دار الحياة، 1965)، ص107.
(2)جوزفين كام، المستكشفون في أفريقيا، ترجمة السيد يوسف نصر، (القاهرة، دار المعارف، 1983)، ص326.
(3) محمد صبري، الإمبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر، (القاهرة، مطبعة مصر، 1948)، ص25؛ حراز، التوسع الإيطالي في شرق أفريقية، ص13-14.
(4)عبد المنعم عبد الحليم، صوماليا، (القاهرة، مكتبة الشرق بالفجالة، 1960)، ص214.
(5)يحيى جلال ومحمد نصرمهنا، مشكلة القرن الإفريقي وقضية شعب الصومال، (القاهرة، دار المعارف، 1981)، ص82.
(6)صلاح الدين علي الشامي، السودان دراسة جُغرافية، (القاهرة، منشأة المعارف، 1972)، ص13-14؛ صبري ، المصدر السابق، ص 18-25.
(7) سؤدد كاظم مهدي العبيدي، السياسة البريطانية تجاه منطقة القرن الإفريقي 1839-1914، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (كلية الآداب، جامعة بغداد، 2002)، ص36-44.
(8) محمد فوأد شكري، مصر والسيادة على السودان الوضع التأريخي للمسألة، (القاهرة، دار الفكر العربي، 1941)، ص49؛ حراز، أفريقيـــــة الشرقيـــة والإستعمـار الأوربي، ص191.
(9) أنور زقلمة، مصر الكبرى أفريقيا للافريقين، (القاهرة، مكتبة الإنجلو المصرية، 1954)، ص119؛ Shakry., Op. Cit., p.249.
(10) ضابط مصري، عُيّن أول محافظاً لسواكن عام 1865، وبعد أمر فصل محافظات مصوع وسواكن وبربرة، عُيّن مدير عموم شرقي السودان ومحافظ سواحل البحر الأحمر، وأنجز عدة أعمال عمرانية في السودان، لاسيما في الزراعة، حتى انتهت مدة حكمه بسجنه في الخرطوم وموته. ينظر: لجمل، الوثائق التأريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر، ص8-9.
(11) وهي شركة سيرت بواخرها شهرياً بين السويس وجدة وسواكن ومصوع والحديدة وعصب، وقد تولى إدارة فرع الشركة شخص يُدعا محمد الشناوي بك. محمد لطفي جمعة، بين الأسد الأفريقي والنمر الإيطالي،(القاهرة، مطبعة المعارف، 1935)، ص84.
(12) جلال يحيى، مصر الأفريقية والأطماع الاستعمارية في القرن التاسع عشر، (القاهرة، دار المعارف،1967)، ص137؛ يحيى ومهنا، المصدر السابق، ص83.
(13) حراز، التوسع الإيطالي في شرق إفريقية، ص86.

وعلى أية حال مثلت تلك التطورات بداية لتحول الإيطاليين بشكل نهائي نحو إختيار عصب قاعدة لهم، في حين وصل أحمد باشا إلى بلهار في السادس عشر من كانون الثاني 1871 لرفع الراية المصرية، إيذاناً بدخولها تحت السيطرة المصرية[1]. وفي السابع عشر من شباط من العام نفسه توجه ممتاز باشا نحو ساحل الصومال لحل النزاع الناشب بين القبائل في بربرة، وإعادة الأمن والاستقرار أليها[2].

وفي أعقاب صدور أمراً جديداً للحكومة المصرية بتعيين أحمد ممتاز باشا حكمداراً على السودان في الخامس من شباط 1871، أرسل المُستكشف السويسري (ڤيرنر منزينجرMunzingerWerner 1832 – 1875) إلى بلهار، وذلك لإجراء كشوف جغرافية فيها. وبعد إكمال مُهمته قدم تقريراً مفصلاً أشار فيه إلى تمتعها بموقع ستراتيجي مُهم على الساحل الغربي للمحيط الهندي[3]، وخصوبه أراضيها وملائمتها للزراعة، فضلاً عن توفر المياه لري الأراضي[4]، إلى جانب ارتباطها بعلاقات تجارية وطيدة مع بربرة الواقعة إلى الشرق منها بمسافة أربعين ميلاً، كما تصل إليها السَفن من عدن وحضر موت ومسقط واليمن، وترد إليها قوافل من الحبشة وهرهر مُحملة بمختلف البضائع[5]. وأكد منزينجر في تقريره على ضرورة تأمين طرق المواصلات معها– أرسلت الحكومة المصرية جمالي باشا للاهتمام بالموضوع – [6]، فضلاً عن قضائه على الخارجين على القانون، إثر أعمال السلب والقتل التي تعرضت لها القوافل التجارية، ما ضمن الأمن والاستقرار لتلك المناطق[7].وفي المُدة نفسها أرسل ممتاز باشا بعثة كشفية إلى بربرة، تمكنت بعد إنجاز مُهمتها من إعداد تقريراً وصفت فيه ميناء بربرة بكونه أكبر الموانئ الموجودة[8]، في بلاد الصومال والمواجهة لعدن بمسافة نحو مائة وخمسين ميلاً، إلى جانب تمتعها بحركة تجارية بين مسقط واليمن وحضر موت وعدن والأقاليم الداخلية[9]. فضلاً عن ذلك زار الحمكدار تاجورة واطلع على أوضاعها، وأكدّ على مشاركتها مع بقية الموانئ الصومالية في حركة الإزدهار[10]، لاسيما بعد أن إهتمت مصر بالشؤون الملاحية والعُمرانية فيها، إلى جانب إصلاح الطُرق بين التاكا وبربرة، وإقامة محطات بين سواكن وبربرة، مُشدداً على ضرورة تأمين إدارتها لتحقيق استقرار البلاد ورفاهيتها[11].

وفي السادس والعشرين من أذار 1871، قدم أحمد ممتاز باشا، طلباً إلى الحكومة المصرية، بإرسال بعثة إلى بيلول وعصب وآمفيلا، وبعد أن أنجزت البعثة مُهمتها أعدت تقريراً مفصلاً عن بيلول وآبوك مؤكدة بأنها عبارة عن قُرى صغيرة غير صالحة للزراعة، بسبب شدة الرياح الحاملة للأتربة التي أدت إلى تلف المزروعات. أما عصب فمن الضروري إصلاح طرقها وربطها بالساحل لإنعاش تجارتها[12]، وبصدد رهيطة وآمفيلا ، أكد التقرير بأنها مناطق تجارية وتتمتع بنشاط كبير مع اليمن، لتبادل البضائع والمنتوجات، وختمت البعثه تقريرها على تاكيد أهالي تلك المناطق تمسكهم بتبعيتهم للحكومة المصرية[13]. وفي ضوء ماتقدم عقد ممتاز باشا إتفاقاً مع شركة روباتينو الإيطالية[14]، لتسيير بواخر النيل، فضلاً عن

(1) وثائق عابدين: أمر كريم صادر لمحفظة سواحل البحر الأحمر إلى أحمد ممتاز باشا، في 23 صفر 1287هـ. الموافق 1871مـ .
نقلاً عن: أمين سامي، تقويم النيل (1863-1872)، مج2، ج3،(القاهرة، مطبعة دار الكُتب المصرية، 1936)، ص862-869؛ حمدي الطاهري، قصة الصومال،(القاهرة، مطابع دار الشعب، 1977)، ص30.
(2) ديمتري نقولا، قبائل الزنوج في أفريقيا الشرقية، " مجلة الهلال"، الجزء 1-3، في 1 تشرين الأول 1914، ص293 ؛ السيد يوسف نصر، جهود مصر الكشفية في أفريقيا في القرن التاسع عشر،(القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979)، ص116-117.
(3) علي إبراهيم عبدة، مصر وأفريقية في العصر الحديث، ط1،(القاهرة، دار القلم، 1962)، ص99-102.
(4) شوقي عطا الله الجمل، دور مصر في أفريقيا في العصر الحديث،(القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1984)، ص91-92.
(5) حسن جوهر، الحبشة، (القاهرة، مطبعة مصر، 1947)، ص139-140.
(6) جورج يانج، تأريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل، ترجمة أحمد شكري،(القاهرة، مكتبة مدبولي ، 1990)، ص333.
(7) عبد العليم خلاف، كشوف مصر الإفريقية في عهد الخديوي إسماعيل (1863-1879)،(القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1999)، ص163-164.
(8) يحيى، مصر الأفريقية والأطماع الإستعمارية، ص140.
(9) خلاف، المصدر السابق، ص165.
(10) الجمل، تأريخ سودان وادي النيل، ج2، ص191-192.
(11) Robert O Collins , A History of Modern Sudan, 1st . ed., (London, Cambridge University Press, 2008).., Op. Cit., p.37.
(12) نصر، المصدر السابق، ص116-117.
(13)جوهر، المصدر السابق، ص123 ؛ خلاف، المصدر السابق، ص146-147.
(14) ضرار، المصدر السابق، ص142-143؛ حراز، التوسع الإيطاليفي شرق إفريقية، ص117.

اهتمامه بالجانب الزراعي وبناء المنازل للأهالي، وإصلاح النظام الضرائبي[1]، والبريد وتطوير الجيش والاهتمام بالجانبين التجاري والتعليمي، من خلال بناء المدارس وإنشاء خطوط التلغراف، فضلاً عن الاهتمام بزراعة القطن وإنشاء عدد من المُستشفيات[2].

وفي غضون ذلك عيّن الخديوي إسماعيل منزينجر حاكماً لمصوع، لملاحقة تجار الرقيق والقبض عليهم في السودان الشرقي[3]، وقد أنعم عليه برتبة بك من ثم لقب الباشوية. من جهة أخرى إتخذ منزينجر من مصوع نقطة إرتكاز للتوسع نحو الجهات الأخرى، وبما يدعم سيادة الحكومة المصرية في تلك المناطق[4]. ورأى منزينجر أن القضاء على تلك التجارة لا يتم إلا بالسيطرة على إقليم البوغوص أو سنهيت الواقعة بين التاكة ومصوع المتأخم لحدود الحبشة الشمالية، الخارجة عن سلطة الحكومة المصرية[5]. ويبدو أن تلك المناطق مثلت ملاذاً آمناً وميداناً للأحباش، من خلال إرسالهم العديد من الحملات لصيد الرقيق وسلب محصولات الآهلين وأموالهم، فضلاً عن نشر الفوضى في الحدود السودانية، لذلك أمر الخديوي بإخضاع إقليم البوغوص لسيادة مصر[6]. ولأهمية مصوع بكونها مفتاح الحبشة، قرر منزينجر التوجه بحملته نحوها في حزيران 1872، مغتنماً فرصة إنشغال ملك الحبشة (يوحنا الرابع Yohnnes IV 1872 – 1889) بالحرب ضد الجنوب، فدخلت الحملة (كيرن Kern) مركز الإقليم دون صعوبة تُذكر، ثم أخذ بإنشاء حكومة لحفظ النظام في تلك الجهات النائية[7].

وفي أعقاب إعتقال أحمد ممتاز باشا حكمدار السودان في تموز 1872 وذلك بسبب إتهامه بقضايا فساد مالي وإداري وفرض ضرائب غير قانونيه تمت إقالته من منصبة في الأول من تشرين الأول من العام نفسه ، وتعيين (أدهم باشا العريفي) في اليوم التالي حكمداراً على السودان. على أن ذلك لم يثنِ مواصلة الخديوي إسماعيل لجهودة الإصلاحية ، إذ أوصى منزينجر في الثاني عشر من كانون الأول 1872 بضرورة إقامة محطات عسكرية في الجهات الساحلية حتى باب المندب، لاسيما التابعة منها إلى الدولة العثمانية منذ مدة طويلة، وذلك لمكافحة النشاطات التجسسية فيها التي تثير الفرقه بين القبائل[8]، والعمل على حفظ الأمن والاستقرار في تلك السواحل حتى بلهار وبربرة. وفي مجال تطور الإتصالات ، مدت الشركة التلغرافية في العام نفسه خدمة البريد بين عدن وزنجبار، ما أمن إتصال الساحل بالعالم الخارجي[9]، حتى بلغ طول الخطوط بين مصر وتلك الجهات نحو(5582) كم، وطول أسلاكها(11،951) كم[10].

وفي تموز 1873، بدأ الخديوي إسماعيل عمليات البحث عن معدن الملح في جهات السودان، لاسيما في البحر الأحمر مُعتمداً في ذلك على إدارة خاصة بذلك عرفت بـ(مصلحة الملح والنطرون) – يُستخدم الأخير في تجفيف وتحنيط الموتى – ومُهمتها الإشراف على الملاحات الموجودة بسواحل البحر الأحمر وإستغلالها والعمل على كشف ملاحات جديدة[11]. في حين أصدرت الحكومة المصرية أمرها إلى(رضوان بك سوادي)، بالتوجه نحو بربرة لإقامة قاعدة عسكرية

(1) حسن ، المصدر السابق، ص49؛ مكي شبيكة، السودان عبر القرون، (القاهرة، مطبعة لجنة التأليف، 1964)، ص159.
(2) ناصر السيد، التعليم في السودان،(بيروت ، دار القدس ، 1975) ، ص18-21.
(3)ميخائيل شاروبيم، الكافي في تأريخ مصر القديم والحديث، ج4، ط1،(القاهرة، المطبعةالكبرى الأميرية، 1900)، ص150؛ إلياس الأيوبي، تأريخ مصر في عهد=
= الخديوي إسماعيل باشا(1863-1879)، ج2، (القاهرة، مطبعة دار الكتب، 1923)، ج2، ص70-71.
(4) شُكري، الحُكم المصري في السودان، ص74 ؛ يانج، المصدر السابق، ص350.
(5) محمد فؤاد شُكري، الإمبراطورية الأفريقية صفحة من تأريخ مكافحة الرق والنخاسة في السودان، بحث في كتاب: إسماعيل بمناسبة مرور خمسين عاماً على وفاته، (القاهرة، مطبعة دار الكُتب المصرية، 1945)، ص210.
(6) شُكري، مصر والسيادة على السودان الوضع التأريخي للمسألة، ص42؛ ضرار، المصدر السابق، ص90؛ علي إبراهيم عبدة، مصر وأفريقية في العصر الحديث، ط1، (القاهرة، دار القلم، 1962)، ص134.
(7) محمد محمود السروجي، دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، (القاهرة، د.نا، 1988)، ص 335.
(8) سامي، تقويم النيل، مج2، ج3، ص987؛ الجمل، دور مصر في أفريقيا في العصر الحديث، ص117؛ كام، المصدر السابق، ص327.
(9) اللورد كرومر، بريطانيا في السودان، ترجمة عبد العزيز احمد عُرابي، (القاهرة، مطبعة كوستافاس، 1960)، ص5؛ احمد حمود المعمري، عمان وشرق أفريقيه، ترجمة محمد أمين عبد الله،(مسقط، وزارة التراث والثقافة، 1979)، ص34.
(10) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ج2، ط2،(القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1948)، ص15-16.
(11) الجمل، سياسة مصر في البحر الأحمر، ص178.

فيها[1]، وطمأنة الأهالي بالوجود المصري على أراضيهم، فضلاً عن نشر السلام في البلاد. وعليه أعلن رضوان باشا، دخول البلاد رسمياً تحت حكم الإدارة المصرية[2]، وبعد أن رفعت الأعلام على طول الساحل، شرع رضوان باشا البدء بإجراء كشوفه الجُغرافية للمنطقة، وإعتماد ماجاء في تقرير منزينجر الداعي إلى ضرورة إقامة شبكة لتوفير المياه العذبة بين بربرة وآبار دوبار التي قدرت المسافة بينهما نحو ثمانية أميال[3].

ونتيجة لعدد من المُخالفات المالية صدرت الأوامر بإقالة أدهم باشا في الخامس من أب 1873 ، وتعيين (إسماعيل أيوب باشا) في الثامن من أب حكمداراً جديداً للسودان. وذهبت عدد من المصادر إلى أن إقالة أدهم باشا جاءت بسبب كونه غير تركي، فضلاً عن علاقاتة المحدودة مع السياسين في القاهرة. من جهة أخرى عين منزينجر محافظاً للسودان الشرقي في نهاية عام 1873، وقد شملت مسوؤليته إدارة شوؤن مصوع في الشمال ورهيطة في الجنوب وكيرن وكسلا في الشرق، فضلاً عن مُهمة القضاء على تجارة الرقيق[4]. فقام منزينجر بشراء مقاطعة قريبة من مصوع تعرف بـ(أيليت Ayelet)، الواقعة بين هماسين ومصوع وأدخلها تحت الإدارة المصرية[5]، بعد أن أسست حكومة محلية فيها إستطاعت من وضع حد للنزاعات القبلية بما دعم السُلطة في سنهيت وسهل للإدارة المصرية هنالك ربطها بسكة حديد بين كسلا ومصوع[6].

الخاتمة:

يظهر إن الظروف الصعبة التي واجهتها التطلعات المصرية إثر فتح قناة السويسعام 1869بتوجيه الخديوي إسماعيل باشا (18 كانون الثاني 1863–26 حزيران1879) خارج نطاق حدودها في الساحل الأفريقي للبحر الأحمر وخليج عدن –لأهميتهما الستراتيجية وثرواتهما الطبيعية وتنوعها، وموقعهماالجغرافي الذي يعد حلقةَ للمواصلات البحرية – التي عكستها مُعارضة القوى الأوربية، لاسيما البريطانية من جهة، والمشاكل والمعوقات الإدارية والمالية والطبيعية والعسكرية من جهة أخرى، لم تثنها عن مواصلة نشاطها في المنطقة وتحقيق أهدافها التي أسهمت في إدخال المدنية والحضارة الحديثة، فضلاً عن دعم المشاريع التنموية فيها بعد أن أنفقت أموال طائلة لتنفيذ وإكمال خططها الإصلاحية، في الوقت الذي إستطاعت فيه إدخال مساحات واسعه تحت سيادتها حتى عام 1873م، فلا غرو والحال تلك أن تسعى عدد من القوى ذات الشأن للسيطرة عليه، وعلى وفق ذلك إستهلت الحكومة المصرية برغم دورها الحذر إزاء القوى الأوربية ذات المصالح الستراتيجية هناك، نشاطاتها المتنوعة في المنطقة، وذلك من خلال إرسال البعثات المُختصة بالكشوف الجُغرافية التي واكبتها النشاطات العلمية والعُمرانية وجهود سعت إلى حفظ الأمن والاستقرار فيها ومكافحة المُمارسات المحذورة لاسيما تجارة الرقيق، بعد أن رسخت أقدامها في الساحل الأفريقي للبحر الأحمر وخليج عدن، حتى أضحت المنطقة لاحقاً إحدى المراكز المُهمة للمصالح المصرية، وقد شهدت المُدة موضوع البحث تطورات عدة، جسدت تلك الأهمية من جهة، وكشفت عن نشاط مصر في المنطقة من جهة أخرى.

(1)أحمد زكريا الشلق، معالم التأريخ المصري الحديث والمعاصر، (الدوحة، دار قطري بن الفجاءة للتوزيع والنشر، 1986)، ص80 ؛ يحيى، مصر الإفريقية والأطماع الإستعمارية، ص 141.
(2)محمدرفعت بك، التيارات السياسية في البحر الأبيض المتوسط،(القاهرة، مطبعة لجنة البيان، 1949)، ص311.
(3) خــلاف، المصدر السابق، ص166-167.
(4) شُكري، الحُكم المصري في السودان، ص190؛ حراز، التوسع الإيطالي في شرق أفريقية، ص124.
(5) جمعة، المصدر السابق، ص24 ؛ الأيوبي، المصدر السابق، ص70-71.
(6) مراد كامل، الحبشة بين القديم والحديث، كتاب المحاضرات العامة،(القاهرة، مطبعة الرسالة، 1956)، ص5-23.